<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">احمد عبد الوهاب عبد الشافعي</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.م.د حمزة فائق وهيب</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">الدور الإشرافي للبنك المركزي على نظم الدفع وأثره في كفاءة أداء القطاع المصرفي</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٦</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">ظهر مفهوم الإشراف على نظم الدفع الالكترونية مع زيادة أهمية هذه النظم والتي أصبحت عنصراً حيوياً في البنية التحتية المالية والمصرفية ؛ بسبب التقدم التكنولوجي الكبير , والذي نتج عنه إمكانية تحويل الأموال بسرعة كبيرة من خلال هذه النظم , وبسبب الزيادة الكبيرة في قيم وأعداد التحويلات التي تتم عبر هذه النظم , والعوائد المالية التي تجنيها المصارف من هذه التحويلات .

وبذلك ازدادت أهمية وظيفة الإشراف على هذه النظم , إذ تهدف هذه الوظيفة إلى الحد من المخاطر التي تواجهها هذه النظم , والتأكد من سلامتها وكفاءتها ومصداقيتها .

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث , ومن أهمها التعرف على المبادئ الدولية , والنطاق, والمجالات, والأدوات المستخدمة في الإشراف على نظم الدفع , وتطوير الدور الإشرافي للبنك المركزي العراقي على نظم الدفع الالكترونية , وتأثير ذلك في كفاءة الأداء للعمليات المصرفية , فقد تضمن البحث العلاقة بين نظم الدفع الالكترونية , والإشراف على هذه النظم كمتغرين مستقلين , وبين كفاءة الأداء المصرفي كمتغير تابع .

وقد شملت عينة البحث قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي , وقسم المدفوعات في كل من مصرف الرافدين , ومصرف الرشيد , والمصرف العراقي للتجارة , ومصرف آشور , ومصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار , ومصرف بغداد , والمصرف الأهلي العراقي , والمصرف التجاري العراقي ومصرف عَودة فرع العراق , إذ تم اختيار عينة مكونة من (72) موظفاً وزعت عليهم استمارات الاستبيان .</td></tr>
</table>

<table>
<tr><td colspan="3">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="2">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="2">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="2">احمد علي حسين</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="2">أ. د. عبد السلام لفته سعيد</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td colspan="2">مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ</td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير | دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="2">الكفاءة ودورها في تحسين الأداء المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="2">٢٠١٦</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="2">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="2">ينطلق البحث من المشكلة التي تركز على عدد من التساؤلات وهي: ما مدى الإهتمام بموضوع الكفاءة من لدن المصارف ودورها في رفع كفاءة العمل المصرفي وتطويره؟ كذلك، هل أن مقاييس الكفاءة المصرفية المستخدمة في المصارف العراقية واضحة ومحددة للقطاع المصرفي العراقي؟ وكيف يجرى قياس كفاءة القطاع المصرفي؟ وما هي المناهج المعتمدة في تحديد المدخلات والمخرجات المصرفية؟ وما هو مستوى الكفاءة في المصارف عينة البحث وما هي أسباب آنخفاضها أو آرتفاعها في المصارف الخاصة عينة البحث كلاً على حدة وفي القطاع المصرفي العراقي عموماً؟ عدم آستخدام البرامج الالكترونية والأساليب الحديثة في قياس وتحليل الكفاءة المصرفية؟ وماهي العلاقة والتأثير لكفاءة المصارف العراقية الخاصة في أدائها؟

ويهدف البحث إلى تحديد المصارف الكفوءة والمصارف غير الكفوءة كذلك تحديد المصارف المرجعية للمصارف غير الكفوءة, بالإضافة إلى ذلك تحليل علاقة وتأثير الكفاءة في الأداء المصرفي. لذلك جرى صياغة فرضيات البحث لدراسة وتحليل علاقة وتأثير الكفاءة في الأداء المصرفي للمصارف عينة البحث.

وقد جرى آستعمال أسلوب تحليل تطويق البيانات لآستخراج مؤشرات الكفاءة الفنية لإنموذج عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة، وآستخدام إنموذج عوائد الحجم المتغيرة لآستخراج مؤشر الكفاءة الحجمية, فضلاً عن آستعمال النسب المالية في قياس أداء المصارف الخاصة.</td></tr>
</table>

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**
أسم الباحث	**اريج غسان حسين القيسي**
أسم المشرف	**أ.د.عبد الصاحب نجم الجبوري**
الأيميل	
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** **√ ماجستير** | **دكتوراه**
عنوان البحث	**أنموذج مقترح لإدارة مخاطر التشغيل المصرفية في ظل النظم الرقابية الدولية**
السنة	**٢٠١٦**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**يهدف هذا البحث إلى دراسة وتقويم واقع حال المصارف العراقية من حيث كيفية مواجهتها لمخاطر العمل المصرفي وبالتحديد مخاطر التشغيل المصرفية، ووضع أنموذج متكامل لتعريف وتحديد وقياس وتخفيف أثر هذه المخاطر على وفق متطلبات لجنة بازل II حول مواجهة مخاطر التشغيل, وقد اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج المتعلقة بدراسة مدى التزام المصارف العراقية بتطبيق إرشادات ومقررات لجنة بازل II في مواجهة مخاطر التشغيل المصرفية، ودور الجهات الرقابية ذات العلاقة في التوجيه والإشراف والحد من مخاطر التشغيل; وصولاً إلى اقتراح أنموذج عمل للتحوط من تلك المخاطر تم تصميمه في ضوء متطلبات النظم الرقابية الدولية, وتشير أهم نتائج البحث إلى وجود ضعف عام لدى المصارف العراقية في فهم وتحديد وقياس مخاطر التشغيل من ثم عدم التحوط لها بالشكل المناسب الذي يجنب تلك المصارف خسائر التشغيل التي تنعكس على مدى قدرة المصارف في مواجهة التزاماتها من ثم على إستمراريتها في أداء النشاط المصرفي، وكذلك أظهرت النتائج وجود نقص في معادلة احتساب كفاية رأس المال التي تطبقها المصارف العراقية بسبب عدم مراعاة احتساب الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل وفقاً لمتطلبات وإرشادات لجنة بازل II. وتوصلت الباحثة أيضاً ضمن النتائج إلى حقيقة عدم وجود منهج ملائم معتمد من الجهات الرقابية المشرفة على مراقبة أداء المصارف لتحديد وقياس مخاطر التشغيل، وقد انعكس ذا على ضعف الدور الإشرافي والرقابي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي في مجال الإشراف والتوجيه على أداء المصارف العراقية من ناحية تحوطها لمخاطر التشغيل المصرفية.** **وقد خلص البحث الى جملة من التوصيات كان من أهمها ضرورة تبني أنموذج معتمد من البنك المركزي العراقي لإدارة وقياس وتخفيف أثر مخاطر التشغيل في المصارف**

	العراقية، وإلى ضرورة تعديل تعليمات البنك المركزي العراقي حول آلية احتساب معيار كفاية رأس المال في المصارف العراقية كذلك تعديل تعليمات البنك المركزي العراقي بما يفيد إلزام المصارف العراقية باتباع أسلوب تحديد وقياس مخاطر التشغيل وفقاً للإرشادات الدولية الصادرة عن لجنة بازل II.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**اكتفاء رحيم محسن**			
أسم المشرف	**المحاسب القانوني إحسان شمران الياسري**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**(دور التدقيق الداخلي في ترصين أداء البنك المركزي العراقي)**			
السنة	**٢٠١٦**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يعد التدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة الداخلية في أي مؤسسة، ويساعد في تقييم كافة نشاطات الرقابة الداخلية، كونها أداة للتأكد من الالتزام بالخطط والسياسات لتحقيق أهداف المؤسسة بقدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، وينبغي أن يتمتع التدقيق الداخلي بالاستقلالية التامة وأن يرتبط بالإدارة العليا، ويهدف إلى الحصول على مصداقية ودقة في المعلومات والبيانات، ومواكبة التطورات الحديثة.** **وتضمن الجانب العملي إعداد استمارة الاستبانة والتي شملت مجموعة من الأسئلة والتي تتلاءم مع مشكلة واهمية وفرضية البحث، وجرى توزعيها على عينة البحث المتكونة من منتسبي قسم التدقيق الداخلي ومدراء الأقسام وقسم إدارة المخاطر وهيئة الرقابة المالية العاملة في البنك المركزي العراقي.** **وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:** **يتمتع قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية في عمله، إذ يقوم المدقق الداخلي بكافة الصلاحيات ويمارس جميع الواجبات التي تقع على عاتقه وليتجنب المدقق الداخلي كافة أنواع الضغوطات التي تؤثر على عمل التدقيق الداخلي.**			

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	اية عادل حسن				
أسم المشرف	د .سهام محمد عبد العزاوي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	أثر الإحتياطي الإلزامي في النشاط الإئتماني للمصارف (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة				
السنة	٢٠١٦				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تعد سياسة الاحتياطي الالزامي من أدوات السياسة النقدية الكمية (غير المباشرة) المؤثرة على نشاط المصارف التجارية حسب السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي فيما اذا كانت توسعية او أنكماشية لذا سعى البحث الى تحليل تأثير نسبة الاحتياطي الالزامي في كل من الائتمان النقدي والاستثمارات والموشرات المالية (مؤشر الربحية ،مؤشر السيولة ،مؤشر الملاءُة ،مؤشر توظيف الاموال) ، وبإستخدام التقارير السنوية للمصارف (مصرف بغداد ،مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ،مصرف سومر ،مصرف الشمال ، مصرف أشور).تم استخراج نسب مئوية تمثل مؤشرات الاداء للمصارف عينة البحث بإستخدام برنامج الاكسل ، ومن ثم جرى أختبار معنوية النتائج بإستخدام التحليل الاحصائي حيث تضمن معامل التحديد R2 وأختبارT واختبار F واستنادا الى نتائج التحليل تم التوصل الى: وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي الالزامي والائتمان النقدي للمصارف عينة البحث ، وعدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الإحتياطي الإلزامي والاستثمارات للمصارف عينة البحث بأستثناء مصرف الشرق الاوسط إن له تأثير معنوي مع الاستثمارات، عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي الالزامي ومؤشر الربحية للمصارف عينة البحث بأستثناء مصرف أشور،وعدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الإحتياطي الإلزامي ومؤشر السيولة للمصارف عينة البحث بأستثناء مصرف أشور، وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الإحتياطي الإلزامي ومؤشر ملاءة رأس المال في مصرف الشرق الأوسط ومصرف أشور وعدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي في كل من مصرف بغداد ومصرف سومر ومصرف الشمال ، ووجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي الالزامي ومؤشر توظيف الاموال للمصارف في مصرف الشرق الأوسط ومصرف أشور وغير معنوي في مصرف بغداد ومصرف سومر ومصرف الشمال.				

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">ايثار نافع عبد الرزاق</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">م . د . خلود هادي عبود الربيعي</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">واقع البنى التحتية لتقانة المعلومات واثرها
في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف العراقية
دراسة حالة في مصرف الرشيد</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٦</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">يُعَدَّ القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، حيث أن الدور الذي تلعبه المصارف في الحياة الاقتصادية دورا مهماً وفاعلاً، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث كما أصبح لها دور رئيس في تحقيق أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية، لذلك فهي تساهم بشكل رئيس في رفع كفاءتها وفاعليتها الإدارية، وأن تعمل على تحقيق جميع أهدافها واستراتيجياتها وبرامجها وغاياتها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية.وللتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية، أصبح لزاما على هذه المصارف أن تسير جنبا إلى جنب مع التقدم والتسارع التكنولوجي من أجل تطوير أداءها وأعمالها والمحافظة على قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية مما يجعل هذه المصارف أن تنفق أكثر على التقانة والمعلومات لتحقيق أقصى العوائد وجذب أكبر عدد ممكن من العملاء، ومن هنا يسعى هذا البحث ليثبت علاقة وتاثير عناصر تقانة المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية في المصرف المبحوث، وسعى البحث ايضا الى معرفة وكشف واقع تقانة المعلومات في المصرف المبحوث.

اما عينة البحث فتم اختيار عينة عشوائية بسيطة استهدفت فئة العاملين ومدراء الشعب والاقسام والوحدات والموظفين في الادارة العامة لمصرف الرشيد، واستخدمت الاستبيانة كاداة لجمع البيانات اذ جرى البحث على (١١٦) استبانة جمعت من هذه المصارف التي اشتملت على (٧٨) فقرة وخضعت للتحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS) فضلا عن برنامج Excel. واستند البحث الى فرضيتين رئيستين للتحقق من مستوى العلاقة والتاثير لعناصر تقانة المعلومات على الميزة</td></tr>
</table>

	التنافسية،والتي ثبت صحتها بعد اختبار فرضيات البحث الرئيسة عن طريق الاساليب الاحصائية ذات الصلة بالموضوع ،وتوصل البحث الى الاستنتاجات كان اهمها وجود علاقة طردية قوية جدا و ذات معنوية احصائية بثقة مقدارها ٩٩٪ ما بين الموارد البشرية Human Resources والميزة التنافسية. ان اقوى تاثير في الميزة التنافسية كان للمتغير الموارد البشرية بمعامل توضيح بلغ ٨١٪،علما ان جميع المتغيرات الاخرى كان لها تاثير معنوي بنسب مختلفة. وتوصل البحث الى التوصيات كان اهمها ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية لانها تساهم بنسبة اكبر من غيرها من المتغيرات في تعزيز الميزة التنافسية التنافسية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	جعفر حسين نعمة			
أسم المشرف	المحاسب القانوني د. صلاح نوري خلف			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تحليل أداء وتمويل المصرف العقاري العراقي (بحث تطبيقي للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٣)			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يُعد توفير السكن لعموم المواطنين من أولويات التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، وأهتمامات الدول، ولتلبية هذا الاحتياج تسعى الدول الى توفير التمويل للمواطنين لمساعدتهم في تملك السكن الملائم ، ويجري التمويل عن طريق المؤسسات المالية سواء أكان من القطاع العام أو القطاع الخاص، وبالاخص مؤسسات التمويل العقاري ، وبالوقت نفسه تحتاج مؤسسات التمويل الى توازن ما بين الائتمان النقدي (القروض العقارية) وأسترداد القروض، ومراعاة تفاوت أستحقاقات الاقراض لمدة طويلة والتسديد لمدد أقل ، وتقييم الأداء المالي لوظيفة الأئتمان النقدي التي تُعد من الأنشطة المهمة والرئيسية لمؤسسات التمويل العقاري، والتوصل الى الاسباب وتقديم الحلول الممكنة ، وعليه تكمن مشكلة البحث في أن المصرف العقاري العراقي يواجه صعوبة في تلبية التمويل العقاري وتقليل فجوة السكن, والحاجة الى تحديد أسباب القصور في تلبية التمويل على وفق تقييم الاداء المالي للاقراض وأسترداد القروض,			

	وتحديد أسباب الاختلال الهيكلي للتمويل العقاري ومصادر التمويل, وهدف البحث هو التعرف على نشاط التمويل العقاري وواقع أزمة السكن في العراق فضلا عن معايير ومؤشرات تقييم اداء المصارف , واستناد البحث على فرضية مفادها ان تقييم اداء نشاط التمويل العقاري يؤدي الى التعرف وتحديد اسباب الاختلال في هيكل التمويل, وللبحث أهمية في تطبيق مؤشرات البنك المركزي العراقي على وفق نظام (CAMELS) ومؤشرات ديوان الرقابة المالية الاتحادي للمصارف, وتمثلت الحدود المكانية للبحث في المصرف العقاري العراقي الزمانية للمدة من عام(٢٠٠٩-٢٠١٣)، وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الممكنة لتلافي الاخفاقات. **وكان من أهم تلك التوصيات أن المصرف العقاري الذي يعتبر من مؤسسات الأقراض السكني الذي يعتمد على التمويل الذاتي من رأسماله المحدود والقروض المستلمة والودائع القليلة في نشاطه الاقراضي ،وبالتالي أن نظام التمويل العقاري في العراق هو نظام غير فعال، وأنخفاض نسبة مساهمة المصرف في معالجة المشكلة السكنية حيث أظهرت نتائج التحليل أن نسبة مساهمة المصرف ضعيفة جداً خلال سنوات التقييم**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**حنين شاكر محمود**			
أسم المشرف	**أ.م.د حمزة فائق وهيب**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**السرية المصرفية كميزة تنافسية** **بحث تطبيقي في عينة من المصارف العامة والخاصة**			
السنة	**٢٠١٦**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**إنّ العمل المصرفي يقوم على مبادئ اساسية من ضمنها مبدأ السرية المصرفية ، إذ يجب الحرص على هذا المبدئ حتى يكون العمل المصرفي مفيدا للأفراد بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة.**			

	وتعد سرية العمليات المصرفية من الناحية القانونية هي من اساسيات العمل المصرفي في جميع انحاء العالم ، وبهذا يمكن القول على ان تكون هناك ثقة بين المصرف والزبون حيث يعود ذلك الى ان الزبون قد اعطى المصرف اسراره وتفاصيل حساباته وتعاملاته المالية. لقد اصبح من غير الممكن عدم لجوء الاشخاص الى المصارف فهو ضرورة حياتية ، وانطلاقا من مبدأ (اعرف عميلك) لابد للمصارف من ان تلم بمعلومات واسعة عن الزبون ونشاطه فضلاً عن المعلومات المتعلقة بحساباته لديها. ويشير نظام السر المصرفي الى القيود التي تلزم المصارف بالحفاظ على سرية الزبائن ، ومن هذا المنطلق يجب ان تحاط اسرار الزبائن المقدمة الى المصارف بالكتمان ولا يمكن افشائها الا ضمن ضوابط وقوانين تنص على افشائها ، وتتيح القوانين تعزيز هذا النظام حيث يتم تشريع قوانين تهدف في المقام الاول الى عدم السماح بالكشف عن اية معلومات تخص الزبائن ، وقد وضع نظام السر المصرفي لحماية الزبائن وليس لحماية المصارف. ومع تزايد حدة المنافسة وتنوع رغبات الزبائن اصبح من الاهمية البالغة للمصارف في خلق ميزة تنافسية من خلال تقديم خدمات جيدة ومميزة من اجل الحصول على مكانة مميزة في البيئة المصرفية، فالخدمات المصرفية بالرغم من تعددها الا أنّ الامان والثقة والمحافظة على اسرار الزبون هي الاساس في حصول المصرف على ميزة تنافسية داخل بيئة شديدة التنافس فيما بينهم. ولهذا فقد اوضحنا في بحثنا تأثير السرية المصرفية على الميزة التنافسية وعلى جودة الخدمة المصرفية، إذ يهدف هذا البحث الى بيان مدى نجاح المصارف العراقية في الالتزام بالسرية المصرفية ، وبيان العلاقة بين الالتزام بالسرية المصرفية وتحقيق الميزة التنافسية .وقد تم اختبار هذا من خلال استخدام اسلوب الاستبيان الذي تألف من اسئلة مطروحة للموظفين ، واسئلة تم طرحها على الزبائن ، حيث تم توزيع العينه على المصارف الحكومية وهي (مصرف الرافدين ، مصرف الرشيد) ، وعلى المصارف الاهلية وهي (مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ،

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	رقية عبد الخضر شنيت			
أسم المشرف	أ.م . د. صلاح الدين محمد أمين الآمام			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	

عنوان البحث	**تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية** **بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة**
السنة	**٢٠١٦**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**ركزت هذه الدراسة على قضية أساسية تمثلت في قدرة البنك المركزي العراقي في مواجهة صعوبة تحديد النسبة المثلى للسيولة في السوق العراقي التجاري من حيث الموازنة بين التزاماتهم تجاه المودعين والمقترضين وتصفية أموالهم على واحد. من ناحية والمخاطر من ناحية أخرى. هدفت عملية البحث إلى تحديد إمكانية تطبيق العراقية التجارية للقواعد والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي في تحديد نسبة السيولة المناسبة وعملها مع المصارف العراقية لتنفيذ ربح معقول لقياس وتحليل نسبة السيولة القانونية وتوظيفها. الأموال لغرض الاستثمار في المجالات المربحة ومن ثم تحديد حجم المخاطر.** **عينة من بنوك عراقيكوم الخاصة (بنك الشرق الأوسط للاستثمار ، البنك التجاري العراقي ، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار ، البنك الأهلي العراقي ، بنك الخليج التجاري ، بنك بابل). تم اختيارها حسب نظام (CAMELS)** **مراجعة التقارير السنوية للعينة للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٣) تم استخراج النسب المئوية لكل من نسبة السيولة القانونية (أصول الخصوم السائلة / السائلة) ، نسبة السيولة (النقدية / الودائع) ، نسبة الربحية (صافي الدخل / الإجمالي). الأصول) ، ونسبة توظيف الأموال (الاستثمارات / إجمالي الودائع) ونسبة مخاطر السيولة (إجمالي النقد / إجمالي الأصول).**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**زهراء جعفر صادق الحريري**			
أسم المشرف	**أ.م.د. حمزة فائق وهيب الزبيدي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور الاعتماد المستندي في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**			

السنة	٢٠١٦
اللغة	العربية
الخلاصة	يعد الاعتماد المستندي احد الوسائل المستخدمة لتأدية الالتزامات في التجارة الخارجية لما يضفيه من اطمئنان وثقة في التعاملات بين اطراف التعاقد. وان المصارف تسعى لتحقيق الميزة التنافسية بين المصارف الاخرى المنافسة من خلال تقديم افضل الخدمات فجميع المصارف تقدم الخدمات نفسها الا انها تختلف في بعض النواحي كالكلفة وجودة الخدمة ومرونة التعامل وغيرها. وهذا يدفع للبحث عن طرق تميزها من المصارف الاخرى. ولتحقيق غرض البحث استعانت الباحثة بالدراسات السابقة في الجانب النظري فضلا عن الاطلاع على كتب ومصادر اخرى تتعلق بموضوع البحث تم عن طريقها تقديم الاطار العام للاعتمادات المستندية والميزة التنافسية، اما الجانب العملي فقد تضمن اعداد استمارة فحص واستمارة استبانة تكونت من مجموعة من الاسئلة التي تناسب فرضيات البحث التي تم وضعها، وقد شملت عينة البحث مجموعة من المصارف العراقية الخاصة (مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار والشمال للتمويل والاستثمار والمتحد للاستثمار ودار السلام للاستثمار)، وقد تم توزيع الاستبانة على ١٢٠ زبوناً من زبائن مصارف عينة البحث

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	سرى نعمة نور			
أسم المشرف	أ.م.د. حمزة فائق وهيب الزبيدي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تقييم إجراءات منح القروض الإستثمارية مع التركيز على السياسات التفاوضية دراسة حالة مصرفي الشرق الأوسط العراقي للإستثمار والخليج التجاري			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تتبع المصارف مجموعة من الإجراءات لمنح القروض بجميع أنواعها, ونظراً لأهمية			

	القروض الاستثمارية في تحقيق العديد من الأهداف للمصرف وللزبون وللاقتصاد من إستغلال للموارد المادية والبشرية وإحداث التطور في الاقتصاد العراقي, لابد من دراسة إجراءات منح القروض الاستثمارية والتركيز على مرحلة التفاوض التي هي أحد إجراءات منح القروض والتي تكون ذات أهمية كبيرة في هذه النوعية من القروض نظراً لضخامة المبالغ الممنوحة وضرورة الحصول على الضمانات الكافية للإقراض ووضع أفضل الشروط. **وهكذا تطرق البحث إلى مفهوم القروض وأهميتها وأهدافها وأنواع القروض وأيضاً مفهوم السياسة الإقراضية ومفهوم القروض الاستثمارية وإجراءات منحها ومفهوم عملية التفاوض لمنح القروض.** **وقد تضمن الجانب العملي إعداد استمارة فحص تتكون من أسئلة تتناسب مع منهجية الدراسة التي أعدتها الباحثة, وتم أجراء المقابلات من خلال أسئلة استمارة الفحص إلى المسؤولين في عينة الدراسة المتكونة من مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف الخليج التجاري, أما الحدود الزمانية فكانت للسنوات من ٢٠١١- ٢٠١٣.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**سناء لفتة علوان المعموري**			
أسم المشرف	**أ.م.د. حمزة فائق وهيب الزبيدي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور المصارف الاسلامية في صناديق الاستثمار وامكانية تطبيقها في العراق بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاسلامية**			
السنة	**٢٠١٦**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تعد المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا، تقدم خدمات لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية إذ تقوم بنشاط التمويل، والإستثمار**			

	بصيغ التمويل الإسلامي المختلفة. **ان انتشار المصارف الإسلامية رافقها أنشاء صناديق الإستثمار ، إذ تؤدي هذه الصناديق دوراً مهماً، كوسيلة فعالة لتجميع المدخرات والتمويل، واستقطاب الإستثمارات، وتوجيهها الوجهة الإسلامية الدافعة، لتصبح رافداً مهماً يرفد الصناعة المالية الإسلامية بالمزيد من الخبرات والكثير من رؤوس الأموال، إذ تجذب مدخرات صغار المستثمرين الذين ليس لهم القدرة على تنويع استثماراتهم، وغياب الخبرة في إختيار نوع الإستثمار، فيمكن لصناديق الإستثمار أن تحقق لهم عوائد وأرباح جيدة وتعمل على التقليل من المخاطر المحتملة من جراء تعاملهم المباشر مع السوق المالي بوذلك لارتفاع درجة المخاطر فيه.** **وان عرض البحث الحالي يتعلق بدور المصارف الإسلامية في صناديق الإستثمار من حيث التعرف عليها، ودورها في تنشيط الاستثمار والاطلاع على تجارب بعض الدول التي سبقتنا في تأسيس صناديق استثمار، ومحاولة نقل التجربة إلى العراق، وتهتم الدراسة الحالية ايضاً في البحث عن المستلزمات، أو الامكانات التي تساعد في تأسيس صناديق الإستثمار**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**شيماء مهدي كاظم**			
أسم المشرف	**أ.د. صباح مجيد النجار**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**الالتزام التنظيمي وانعكاساته** **على إدارة الجودة الشاملة في المصارف** **(بحث تطبيقي في مصرف الرشيد / الإدارة العامة)**			
السنة	**٢٠١٦**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تهدف الدراسة الحالية (الالتزام التنظيمي وانعكاساته على إدارة الجودة الشاملة في المصارف/ بحث تطبيقي في مصرف الرشيد / الإدارة العامة) إلى**			

	قياس الألتزام التنظيمي (بأبعاده العاطفي والمستمر والمعياري) وانعكاساته على ادارة الجودة الشاملة (بأبعادها دعم الأدارة العليا والتحسين المستمر ومشاركة العاملين) في المصرف عينة البحث . تمثلت مشكلة الدراسة بأنه على الرغم من مرور عقود عدة على انشاء وعمل مصرف الرشيد في القطاع المصرفي فانه لم تجرِ عملية قياس لمستويات الالتزام التنظيمي في المصرف لحد الان، وفي ذات الوقت فقد تلمست الباحثة ايضاً عدم الادراك الكامل بمتطلبات ادارة الجودة الشاملة من قبل المسؤولين في المصرف. تكونت عينة الدراسة من ٧٩فرداً على مستوى الادارات العليا المتمثلة برؤساء الأقسام ومسؤولي الشعب والوحدات الإدارية, اعتمدت الباحثة على الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتم استخدام برنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل نتائج الاستبانة في استخدام الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف ، معامل الارتباط ، اختبارF ، اختبارT ، ومعامل التحديد تمهيداً لاختبار فرضيات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن مصرف الرشيد لدية التزام تنظيمي محدود بامتلاكه لبعض ابعاده ، ولديه ممارسات لادارة الجودة الشاملة من دون معرفتها بذلك من خلال فلسفة ادارتها وقدرتها على تلبية حاجات الموظفين ليتمسكوا أكثر بمصرفهم ، وان ادارة المصرف لديها قناعة بان الجودة في ادارة عملياته لها دور في تحسين ادائها المنظمي وتمسك والتزام الموظفين في عملهم،إلاّ ان هناك انخفاضاً في الالتزام العاطفي من الموظفين تجاه المصرف، وتوصي الباحثة ضرورة الاهتمام بالجانب العاطفي الذي يربط علاقة الموظف بالمصرف من خلال توظيف بعدي الالتزام المعياري والمستمر لغرض تقليل دوران العمل لدى الموظفين ونشر ثقافة روح الفريق الواحد بينهم وكذلك تحفيز العاملين معنويا وماديا واشراكهم في مناقشات وامور ذات صلة بالمصرف وكذلك السعي الجاد من قبل الادارة العليا في مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات ، وآطلاع العاملين وتدريبهم على ما يستجد من أنظمة وتعليمات وعدم التفرقة بينهم، لان احساس وشعور العاملين بذلك سيسهم في تحقيق الاداء المتميز للمصرف .

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف
أسم الباحث	ليلى عبد جاسم
أسم المشرف	م. د. هيثم عبد الخالق إسماعيل

الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ √ ماجستير | دكتوراه
عنوان البحث	تقييم النشاط الانمائي للمصرف الصناعي العراقي في ظل نشاط الصيرفة الشاملة للمدة (٢٠٠٥ -٢٠١٣)
السنة	٢٠١٦
اللغة	العربية
الخلاصة	يسعى هذا البحث الى دراسة تقييم النشاط الإنمائي للمصرف الصناعي العراقي في ظل الصيرفة الشاملة ، أذ واجه المصرف الصناعي العراقي تحديات جمة منذ أنشاءه حتى الوقت الحالي بسبب الظروف الغير مستقرة التي يعيشها العراق لهذه الفترة من تقلبات سياسية وأقتصادية ومالية ، مما أنعكس سلبا على مستوى أداءه وضعف مساهمته في تحقيق اهداف التنمية الأقتصادية وقصور دوره في تنمية القطاع الصناعي ، لذا كان من الضروري زيادة العناية بالمصرف الصناعي العراقي بأعتباره المؤسسة المالية الوحيدة المسؤولة عن تمويل القطاع الصناعي في البلد ، أي أن المصرف الصناعي يؤدي دورا مهما وحيويا في النشاط الأقتصادي على المستوى الوطني وان دعمه وتطويره ضرورة ملحة . أن مشكلة البحث تكمن في تحول المصرف الصناعي من الصيرفة المتخصصة الى مزاولة المصرف للنشاط (التخصصي الصناعي والتجاري) مما قلل الاهتمام بالهدف الأساس الذي أنشأ من أجله المصرف الصناعي . ولإثبات ذلك تم اختيار فرضية البحث التي تؤشر الفترات التي زاول فيها المصرف نشاطه للصيرفة الشاملة وتراجعه في مؤشرات دعمه التنموي للقطاع الصناعي بشقيه الخاص و المختلط مما أنعكس سلبا في تحقيق أهدافه . ولقد تم استخدام مجموعة من المؤشرات التي تبين دور المصرف الصناعي ومقدار مساهمته في التنمية الاقتصادية فضلا عن التنمية الصناعية وقد أثبتت هذه المؤشرات مجموعة من الاستنتاجات والحلول والمقترحات أو التوصيات التي يمكن أن تسهم بزيادة فاعلية المصرف وكفاءته وأدائه ليؤدي دورا أكثر فاعلية في تنمية القطاع الصناعي باعتباره من أهم القطاعات الاقتصادية المحركة لبقية القطاعات ولعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف

أسم الباحث	محمد حميد مجيد
أسم المشرف	أ.م.د.حسين عاشور جبر العتابي
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ √ ماجستير / دكتوراه
عنوان البحث	دور سوق الاوراق المالية في جذب الاستثمار الاجنبي غير المباشر للقطاع المصرفي (بحث تطبيقي في سوق العراق للاوراق المالية)
السنة	٢٠١٦
اللغة	العربية
الخلاصة	يسعى البحث الحالي إلى دراسة وتحليل دور سوق العراق للأوراق المالية في جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر للقطاع المصرفي كأحد أهم وأنشط القطاعات الإقتصادية المتداولة في السوق وتمثلت مشكلة البحث في ضعف إقبال المستثمرين الأجانب إلى القطاع المصرفي بشكل خاص في سوق العراق للأوراق المالية ومحاولة الباحث الإجابة من التساؤلات الآتية: (ما هو دور سوق العراق للأوراق المالية في جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر للقطاع المصرفي ؟ وما تأثير مؤشرات التداول في القطاع المصرفي على حجم الإستثمار الأجنبي غير المباشر في القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية. ولغرض الوصول إلى النتائج، فقد تم تقييم مدى جاذبية سوق العراق للأوراق المالية للإستثمار الأجنبي غير المباشر للقطاع المصرفي عن طريق تحديد أهم العوامل التي يتطلع إليها المستثمر الأجنبي ويهتم بها عند إتخاذ القرار بالإستثمار أو عدم الإستثمار في شركات القطاع المصرفي المدرجة في السوق، فضلاً عن إختبار فرضيتين رئيستين وفرضيات فرعية أخرى منبثقة عنهما متعلقة بعلاقات الإرتباط والأثر بين متغيري البحث الرئيسين ولأجل معالجة البيانات، استعملت بعض الوسائل الإحصائية مثل معامل الإرتباط الخطي البسيط معامل الإنحدار الخطي البسيط، إختبار . إختبار ، معامل التحديد (R)، وبإعتماد برنامج (SPSS (٢٢ الغرض إجراء المعالجات الإحصائية

	جامعة بغداد
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف
أسم الباحث	منار حيدر علي

أسم المشرف	**أ.م. د. حمزة فائق وهيب**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور الايفاء بمتطلبات الرقابة الداخلية على العمليات الإلكترونية في الحد من المخاطر المصرفية - بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية الخاصة**			
السنة	**٢٠١٦**			
اللغة	**العربية**			

الخلاصة

يُعد قطاع المصارف من اكثر القطاعات المتأثرة بالتقدم المعلوماتي والاتصالات وهذا شكل عاملا مهما لتطوير المصارف وتنميتها ، وقد رافق ذلك ظهور استعمال الاتصالات الشبكية لربط المصارف وفروعها وسهلت عملية تدوير الأموال بين شتى أنحاء العالم جميعا ، مما ساهم في تسهيل التعاملات المصرفية وتقليل التكاليف وتوسيع شريحة الزبائن المستفيدين من الخدمات المصرفية المتطورة .

ومع زيادة الاعتماد على الانظمة الالكترونية المصرفية تزايدت المخاطر التي تواجه الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الالكترونية منها مخاطر متعلقة بالأنظمة الالكترونية ومخاطر متعلقة بالعمل المصرفي ،بات ضروريا أن يكون هناك أنظمة رقابة تستطيع ممارسة عملها على اكمل وجه في ضوء الأنظمة الالكترونية وظهرت الحاجة إلى أدوات رقابية مختلفة عن تلك التي تخص النظام المصرفي الذي يعتمد على التعامل اليدوي او (التقليدي) .

وقد تطرق البحث الى مفهوم العمليات المصرفية الالكترونية ، ومفهوم المخاطر المصرفية وادارتها ، ومفهوم الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية وعلاقتها بالمخاطر ، وأهمية وأساليب الرقابة على العمليات المصرفية الالكترونية ،فضلاً عن معايير لجنة بازل للإشراف المصرفي وعلاقتها بالمخاطر المصرفية والرقابة عليها .

وقد تم الاعتماد على نوعين من الاساليب الأول في عرض دراسة نظرية وذلك عن طريق الاستعانة بالمصادر المتعلقة بموضوع الدراسة ، أما الأسلوب الثاني فقد تم بالاعتماد على الرصد الميداني للجوانب التي تم التطرق لها في الجانب النظري وذلك عن طريق استمارة استبيان وزعت على عينة من المصارف العراقية الخاصة ، وذلك من اجل اخذ أراءهم حول الجوانب المطروحة في البحث ، واستكملت الدراسة باستعمال الاسلوب الاحصائي (Statistical package for social scinces (SPSS 20)).

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**
أسم الباحث	**ميشا حسين علي**
أسم المشرف	**د. ندى طاهر سلمان الزهيري**
الأيميل	
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** **√ ماجستير** | **دكتوراه**
عنوان البحث	**أستخدام البرمجيات المحوسبة في تنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الأميركي (FATCA)** **(أنمـــوذج مـــقـــترح)**
السنة	**٢٠١٦**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**إن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية Foreign Account Tax Compliance Act أو مايعرف ختصاراً بـ(FATCA) الذي أقره الكونغرس الاميركي في/١٨/ مارس/٢٠١٠والذي من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية تحد وتمنع المكلفين بالضريبة من (الأشخاص الأمريكيين) من التهرب الضريبي حيث يستهدف القانون حسابات الأشخاص الأمريكيين لدى المصارف والقطاعات المالية غير المصرفية الاخرى ومنها(شركات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشترك وبنوك الاستثمار وسماسرة ووسطاء الاوراق المالية) وأن عدم لامتثال للقانون سيعرض المؤسسات المالية المبلغة التابعة للعراق الى أضراراً مالية وأذى على مستوى السمعة فضلاً عن استقطاع نسبة ٣٠٪من مجموع دخلها ومبيعاتها المُتأتية من الولايات المتحدة الأمريكية, لذا بإمكان المؤسسات الماليةأن تتجنب هذا من خلال أبرام اتفاقية مع دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية لتصبح بذلك مؤسسات مالية ممتثلة للقانون , وقد أبرمت الحكومة العراقية اتفاقية حسن النية بهذا الشأن مع الجانب الأمريكي وفقاً للنموذج الثاني MODEL(2) لقانون (FATCA) وبذلك تكون جميع المصارف والمؤسسات المالية المبلغة التابعة للعراق ممتثلة للقانون بموجب الاتفاقية الحكومية البينية, وقد سعت المؤسسات المالية العراقية للتسجيل لدى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية للحصول على رقم التعريف الوسيط العالمي GIIN والامتثال للقانون تأكيداً منها على الالتزام بالقوانين المحلية الصادرة عن البنك المركزي العراقي المتعلقة بتطبيق القانون.** **إذ تتمثل مشكلة البحث في مدى أمكانية القطاع المصرفي العراقي على تنفيذ**

	قانون الامتثال الضريبي الاميركي(FATCA) وتلبية متطلباته، بإرسال التقارير المالية الكترونياً عن ألاشخاص الامريكين الخاضعيين للقانون والمكلفين بدفع الضرائب إلى دائرة الايرادات الداخلية الأمريكية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**هناء مولى جعفر**			
أسم المشرف	**أ.م.د.حسين عاشور جبر العتابي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**تحليل عائد ومخاطرة وسيولة المصرف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**			
السنة	**٢٠١٦**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**برزت أهمية موضوع المحفظة الاستثمارية نظراً لحيوية هذا الموضوع في الجانب الاستثماري وما رافق ذلك من استرشاد لتحديد مكونات المحفظة الاستثمارية المثلى ، التي تحقق أعلى العوائد لاي مستوى من المخاطرة أو تخفيض المخاطرة ، لاي مستوى من العوائد (وذلك الصيغة المثلى ، وتحليل السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة. لذا ركزت هذه الدراسة على ابراز المؤشرات المالية التي لها علاقة وطيدة بالمحفظة الاستثمارية واهمية كل منها وكيفية استنتاجه، وماهيه التحليل له ، بالاضافة الى التطرق الى موضوع البرمجة التربيعية بجانب نظري وكيفية بناء أنموذج للمحفظة الاستثمارية وذلك بالحصول على أقل مخاطرة اجمالي التباين لمستوى عائد مرغوب به من قبل المستثمر لتحقيق أفضل تشكيلة المحفظة من جوانب الاستثمار المتوفرة لديه ، والمشكلة الحقيقية التي تواجه المستثمر لتحقيق أفضل النتائج هي كيفية بناء مكونات محفظته الاستثمارية من خلال الموازنة بين العائد والمخاطرة في أدارة سيولة المصرف**			

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">هيفاء عبد الامير محمد علي</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.م.د صادق راشد حسين الشمري</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">تحليل العلاقة لبعض مؤشرات الأداءالمالي المصرفي و جذب الودائع
بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية الخاص</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٦</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">تعد الودائع المصدرالأساس والشريان الحيوي لعمل المصارف حيث استهدف البحث الربط بين أثنين من المتغيرات ذات الاهمية الكبيرة في موضوع إدارة المصارف ، وهما الأداء المصرفي وجذب الودائع ، يُعتبر الأداء المصرفي من المؤشرات التي تقيس امكانية تحقيق أهداف المصرف وهي الربحية والسيولة والأمان وتقليل المخاطرة ضد الأفلاس ،كما تؤثر في هذه الودائع مجموعة من العوامل اهمها الاداء المالي، فإنَ دراسة العلاقة بينهما تعد أمراً أساسياً لإدارة المصرف.

وتم في هذا البحث تشخيص أهم المؤشرات المعبرة عن الأداء المصرفي، فضلاً عن الكشف عن آلاثار التي تتركهاوكذلك مؤشرات الربحية المصرفية المتمثلة بـ : (العائد / حقوق الملكية ، العائد / الموجودات ، العائد / الودائع ،حق الملكية /الائتمان النقدي ، حق الملكية /الودائع) هي متغيرات مستقلة، كما تم تحليل مؤشرات جذب الودائع المصرفية للمتغير المعتمد في استخدام مقاييس احصائية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ، ومعامل الإرتباط بيرسون)، واختيرت عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والبالغ عددها خمسة مصارف هي (مصرف المنصور للاستثمار ومصرف الشرق الاوسط االعراقي للاستثمار و مصرف الشمال ومصرف ايلاف الاسلامي والمصرف الوطني الاسلامي) للمدة من ٢٠٠٩ لغاية ٢٠١٣ ،وتوصل البحث الى عدد من الإستنتاجات كان اهمها وجود تباين كبير بين مستويات أداء المصارف االخاصة ناتج عن تباين خبرات وكفاءة إدارات هذه المصارف الذي ينعكس بشكل واضح على نجاحها في أداء نشاطاتها المصرفية في جذبها للودائع ،وتمت التوصية بضرورة تحسين الاداء كونه احد الاساليب التي تؤثر بالمركز المالي للمصارف في استراتيجيتها لجذب الودائع .</td></tr>
</table>

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	وفاء جثير مزعل حسين				
أسم المشرف	أ. م. د. جنان قحطان فرحان				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	أثر تحليل البيئة الخارجية في التسهيلات المصرفية – بحث تطبيقي في مصرفي الرافدين والرشيد / الإدارة العامة				
السنة	٢٠١٦				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يُعدُّ موضوع التحليل البيئي من المواضيع المهمة التي ينبغي أنَّ تشغل اهتمام إدارات المصارف بصورة عامة والمصارف عينة البحث بصورة خاصة, مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها, ذلك أنَّ العصر الحالي وما يشهده من تطورات وتغييرات سريعة, قد جعل من البيئة المصرفية أكثر تعقيداً وتشابكاً من أي وقت مضى, وعليه أصبح من غير الممكن للمصارف أنَّ تُدرك وتفهم متغيرات بيئتها الخارجية دون القيام بدراسة وتحليل مختلف العناصر المكونة لها والمؤثرة بشكل كبير في قراراتها المالية والإدارية. لذلك يسعى البحث إلى قياس أَثر تحليل البيئة الخارجية في التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف عينة البحث, ومدى اعتمادها أسلوب التحليل البيئي كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات حول الفرص التي ينبغي اغتنامها والتهديدات التي ينبغي تجنبها أو الحد من أثارها. ولقد تم الاستعانة بما تناولته الدراسات السابقة والبحوث التي اهتمت بهذا المجال, إذ استعملت الباحثة المنهج الوصفي والكمي في الوصول لنتائج البحث عن طريق توزيع (٦٠) استمارة استبانة على المدراء ومعاونيهم ورؤساء الأقسام ومسؤولي الشعب المعنية في مصرفي الرافدين والرشيد، فضلاً عن إجراء المقابلات الشخصية معهم, وقد تم استعمال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS.v.17) لمعالجة البيانات والتوصل إلى تقييم وتحليل البيئة الخارجية والوقوف على أهم العناصر والمتغيرات التي تؤثر في حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة للزبائن ومن خلال الاطلاع على أراء القائمين على عملية المنح وعلى ضوء متغيرات البيئة المحيطة بها دون تعرضها إلى المخاطر.					

	وقد تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات أهمها: عدم انفتاح المصارف الحكومية بشكل أكبر على بيئتها الخارجية والعمل بشكل مستمر لتشخيص وتحليل عوامل ومتغيرات تلك البيئة, لاكتشاف المزيد من الفرص والتهديدات وبما يُمكنها من التعامل والتكيف بمرونة أكثر مع ما يحدث بها من تغييرات, كونها مصارف حكومية تعمل في ظل ظروف بيئة سياسية وقانونية تحكمها مجموعة من الأنظمة والقوانين والتوجيهات العليا, وعلى ضوء تلك الاستنتاجات جاءت التوصيات والتي كان أهمها: محاولة توجيه اهتمام المسؤولين في المصارف عينة البحث إلى أنَّ البيئة المصرفية التي تعمل في إطارها لم تعد تلك البيئة البسيطة بل أصبحت على قدر كبير من التغيير والتعقد والتشابك بين عواملها, وبالتالي فأنَّ عدم الاهتمام بما يحدث فيها من تغييرات قد ينعكس سلباً على عملها وقد يؤدي بها إلى الخسائر.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	ياسر سامي حسين الجبوري			
أسم المشرف	أ.م.د. حمزة فائق الزبيدي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	أثر زيادة رأس المال على القيمة السوقية لأسهم المصارف ـ بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية الخاصة			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يعد رأس المال المصرفي الحجر الأساس او العنصر الأساس الذي يرتكز عليه المصرف ممارسة الأعمال والنشاطات المختلفة وكلما كان رأس المال ذا كفاية مالية جيدة از قدرة المصرف على منح الائتمان وتوسيع الأنشطة المختلفة وتوفير عنصر الأمان بال للمودعين وغيرهم من مصادر التمويل الخارجي والداخلي لتحقيق الأرباح وزيادة التداول للأسهم مما يسبب في ارتفاع أسعار أسهم المصارف على المدى الطويل . لقد قام البنك المركزي بوصفه رئيس الجهاز المصرفي بإصدار تعليماته بزيادة رأس المصرفي وذلك حسب متطلبات التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي من خلال المشاريع الاستثمارية التي تمول من خلال المصارف .			

	وتنبع أهمية البحث من خلال ضرورة زيادة رأس مال المصارف ودوره في تحسين المصرفي وزيادة نشاط المصرف ومن ثم قيامه بالتمويل والاستثمار والحصول على الا المستهدفة التي تساهم في زيادة حجم التداول وارتفاع أسعار الأسهم للمصرف والذي من قيمة المصرف . تكمن مشكلة البحث في أن بعض المصارف التي لم تزد من رأس مالها المصرفي . الحاجة الاقتصادية ومتطلبات البيئة المحيطة للمصرف التي لم تلتزم بتعليمات البنك المر أثرت بصورة سلبية على أسعار أسهمها بالانخفاض ومن ثم انخفاض قيمة المصرف . ومن خلال تحليل نتائج الجانب العملي بإيجاد معامل الارتباط والانحدار بين رأس مال وسعر السهم التي تقيس درجة الارتباط والتأثير تبين أن المصارف التي استوفت زيادة والتزمت بتعليمات البنك